

دور حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية دراسة ميدانية علي  
عينة من المصارف السودانية

**The role of Governance in the Quality of Accounting Disclosure  
of Financial Reports**

**An Empirical Study on a sample of Sudanese Banks**

إعداد

د. إيهاب مكي محمد عبد الله

مدير مالي – شركة إعمار جازان (المملكة العربية السعودية)

بريد إلكتروني [eihab\\_mekki@hotmail.com](mailto:eihab_mekki@hotmail.com)

د. أبوبكر محمد حمد فقير

مدير مالي – شركة أبناء محمد مبارك ال مسن (المملكة العربية السعودية)

بريد إلكتروني [abubaker20102010@hotmail.com](mailto:abubaker20102010@hotmail.com)

## المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في منظمات الأعمال ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت وتم توزيعها على مجتمع الدراسة والبالغ عدده ( ١٥٠ ) والذي تم تحديده بمواصفاته العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من مدير ،نائب، رئيس قسم، موظف انتمان، موظف مخاطر، ولتحقيق أغراض الدراسة (دور حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية) .

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود دور واضح لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في منظمات الأعمال، وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في المنظمات وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان لأموالهم، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.

## Abstract

The study aimed at measuring the role played by corporate governance in the quality of financial reports in business organizations. The researcher used the analytical descriptive method in conducting the study. The data were collected through a questionnaire that was prepared and distributed to the study population of (150) (The role of corporate governance in the quality of accounting disclosure of financial reports).

The results of the study concluded that there is a clear role for corporate governance in the quality of reports Financial in The most important recommendations of the study were the following: The need to adhere to the application of the rules of governance and to deepen the concepts and develop them by holding specialized training courses for the employees of the organizations and increasing the level of disclosure and transparency in the financial reports and making them available to all stakeholders to give shareholders and investors the safety of their money. And to issue bulletins and instructions that reflect the concepts and applications of governance.

## أولاً : الإطار المنهجي :

### تمهيد

تعد المعلومات و التقارير المحاسبية محط إهتمام العديد من الجهات سواء كانوا أفراد أو مؤسسات لكونها هي الموجه السلس لإتخاذ العديد من القرارات الإستثمارية ، ولكون القرارات السلمية يجب ان تكون نابعه ومستندة إلي معلومات دقيقة وذات صلة لذا يجب أن تتوافر صفات معينة في هذه المعلومات تؤهلها لأن تكون قابلة للإعتماد عليها من الأطراف و الجهات المستفيدة منها وأن هذه المعلومات و التقارير المحاسبية تعد من قبل جهة معينة وهي الإدارة التي تكون لها مصالح معينة ترمي إلي تحقيقها من وراء هذه المعلومات وتقدم إلي جهات أخري متعددة كل منها لها أهدافها الخاصة التي تسعى إلي تحقيقها من إستعمال هذه المعلومات ، وغالباً ما تكون هذه المصالح و الأهداف متناقضة إلي حد كبير حيث أن الإدارة تسعى دائماً وفي حدود ما تسمح به المعايير و التعليمات إلي أن تظهر صورة مشرفة عن أداة المنشأة وعن مركزها المالي لكي تحافظ علي أستقرارها الوظيفي ، كما نلاحظ هنالك هدفاً آخر سعي المساهمون إلي تحقيقه هو الحفاظ علي سمعة المنشأة .

ونظرا للإهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات من الباحثين المنظمات ، فقد استدعى الأمر إلى الإهتمام بآلياتها التي لم يتم تناولها بشكل مباشر ومفصل من قبل، وهي مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدار و حملة الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة و بالتالي حماية حقوقهم من خلال دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة و تحسين الأداء المالي لها ، فالدراسة تهدف إلي بيان أهمية جودة الإفصاح المحاسبي لما لهذا المبدأ من أهمية في المحاسبة و الحوكمة و التعريف بحوكمة الشركات وأهميتها وآلياتها الداخلية و الخارجية وتأثيرها علي النواحي الإقتصادية و القانونية و الإجتماعية لتدعيم إدارة المنشأة فضلاً عن دور المعلومات المحاسبية في حوكمة المنشآت وآلياتها ولا سيما الداخلية .

### مشكلة البحث :

تسعي الدراسة للإجابة علي السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد دور فعال لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية بمنظمات الأعمال ؟

فيما تمثلت الإسئلة الفرعية التي اشتقت من السؤال الرئيسي في التالي :

١- هل يوجد أساس محكم وفعال علي الحوكمة وجودة التقارير المالية ؟

٢- هل أثرت حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية ؟

## اهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي :

- تحسين جودة التقارير المالية من خلال التعرف علي الجوانب الفكرية المهمة لحوكمة الشركات .
- معرفة مبادئ الحوكمة مفهومها وإيجابياتها وقياس دورها في جودة التقارير المالية .
- التعرف علي أثر الإفصاح و الشفافية وتأثرة بقواعد الحوكمة.
- الوصول إلي التوصيات و المقترحات التي تساعد في زيادة الوعي بأهمية تطبيق الحوكمة في منظمات الأعمال.

## أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من خلال تزايد أهمية التزام المنشآت بتطبيق نظام الحوكمة في البيئة الإقتصادية المعاصرة وذلك لما يعكس علي ذلك من فوائد تعود علي هذه المنشآت إذن أنه وفي بيئة تتمتع بحرية الإستثمار أصبح من الصعب إجتذاب رؤوس الأموال و التمويل اللازم ما لم يكن هنالك تطبيق لنظام الحوكمة و حتي تلك التي لم تعتمد علي المستثمر في تمويلها فانها تكتسب ثقة المستثمر وميزة تنافسية أكثر من تلك التي لا تلتزم بنظام الحوكمة ، كما يؤمل الباحث ان تسهم نتائج هذه الدراسة في تعريف أكثر للمنشآت بالحوكمة وتطبيقاتها .

## فرضيات البحث :

ولتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث أستند إلي الفرضيات التالية :

- ١- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية.
- ٢- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية".
- ٣- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية".

## منهجية البحث :

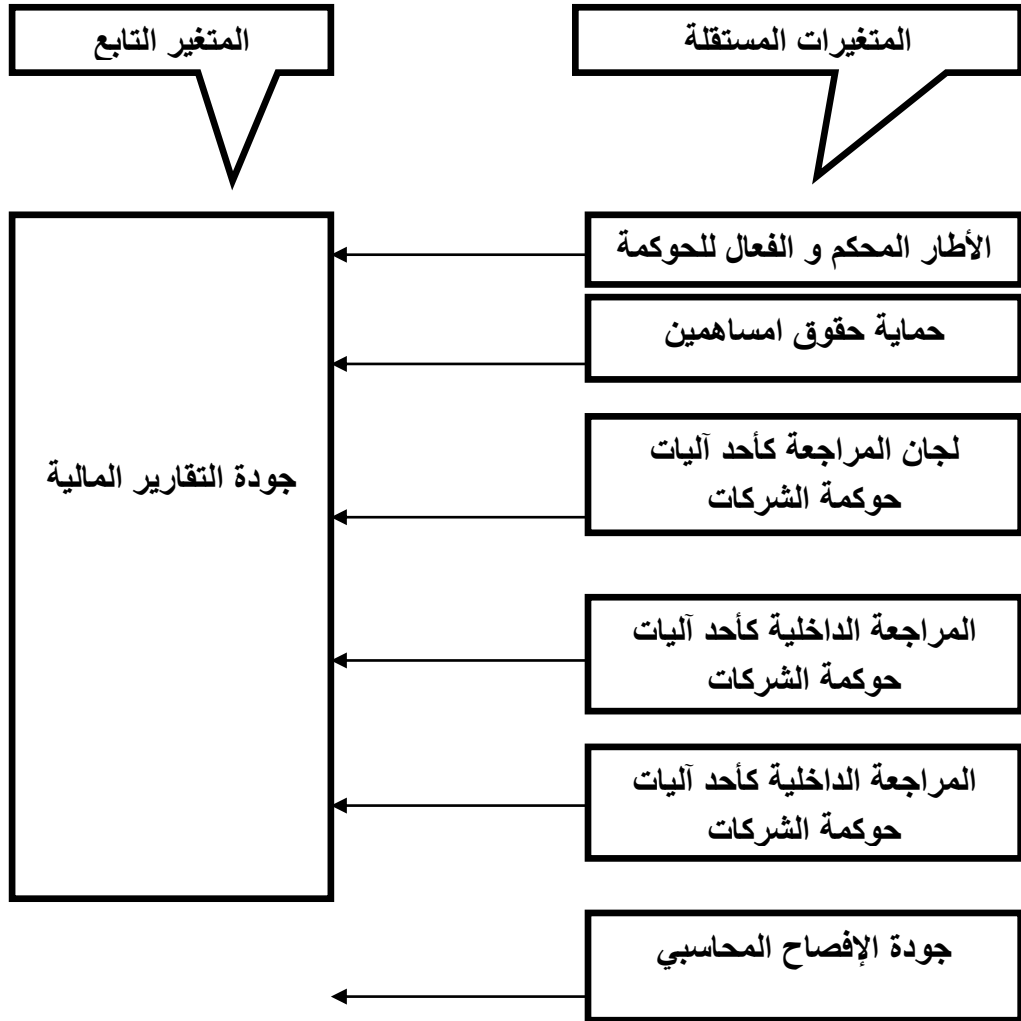
من أجل الإجابة علي الأسئلة المطروحة و إختبار الفرضيات التي وضعها الباحث فقد أتبع مجموعة من المناهج البحثية علي النحو التالي :

- ١- المنهج الأستقرائي متمثلاً ذلك في صياغة المشكلة وفروض البحث .

- ٢- المنهج الإستنباطي وذلك من خلال إختبار الباحث لفروض البحث .
- ٣- المنهج التاريخي من خلال تطرق الباحث للدراسات السابقة .
- ٤- المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال اللإطار النظري و العملي الذي تقوم عليه الحوكمة.

### متغيرات البحث :

يمكن توضيح متغيرات البحث من خلال الرسم التالي :



### المصدر :- إعداد الباحث

#### حدود البحث :

الحدود المكانية : عينة من المصارف السودانية –

الحدود الزمانية : ٢٠١٩ م .

#### الدراسات السابقة:-

##### دراسة : د.خلف وفاضل (٢٠١٦) (١) :

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر تطبيق مبادئ الحوكمة علي الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بالعراق وقد توصلت الدراسة علي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات العراقية كان له دور وأثر علي رفع الكفاءة لديها و التخلص من حالة الفشل .

حيث أوصت الدراسة بضرورة تبني نماذج بضرورة الفشل المالي ومنها نموذج التمان والذي يساعد كل الشركات علي التنبؤ السنوي ، فيما تختلف دراسة الباحث بأنها تناولت الدور الذي تلعبه الحوكمة في جودة التقارير المالية كمفهوم أشمل بشفافية القوائم المالية .

##### دراسة : (Unuagbon &Oziegble 2016) (٢) :

هدفت الدراسة إلي البحث عن مدي العلاقة بين أداء الشركات ومستوي الإفصاح الإختياري بغرض تحسين المعرفة في ممارسات افصاح الإختياري في نيجيريا وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية لأداء الشركة في مستوي الإفصاح ، فيما أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الشركات للإفصاح عن المعلومات وأن تقوم السلطات الرقابية المكلفة بمراجعة متطلبات الإفصاح ، فيما تختلف دراسة الباحث بتناولها للدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية وهو مفهوم أشمل في شفافية القوائم المالية .

(١)- خلف ، ربيع وفاضل أثر تطبيق حوكمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية –مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – جامعة بغداد ، العراق ٢٠١٦ .

(2)– Unuagbon .E.O & Oziible (2016 fianancial reporting and voluntary disclousure in Niegeria quoted companies igbinedion university journal of accounting 1,42-58.

### دراسة : (Alfraih & Almutawa 2017) <sup>(١)</sup> :

هدفت الدراسة إلي الكشف عن مستوي الإفصاح الإختياري في الشركات غير المدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ وقد توصلت الدراسة غلي أن مستوي الإفصاح الإختياري كان منخفضا نسبيا ، كما أظهرت ان هنالك تأثير إيجابي لحجم مجلس الإدارة علي الإفصاح الإختياري كما تبين وجود أثر إيجابي ذا دلالة إحصائية لإزدواجية دور المدير التنفيذي علي مستوي الإفصاح ، وقد أوصت الدراسة بعمل أبحاث مستقبلية للمقارنة بين الكويت ودول الخليج بإستخدام متغيرات ثقافية وسياسية و إقتصادية ، فيما تختلف دراسة الباحث بأنها تناولت الدور الذي تلعبه الحوكمة في جودة التقارير المالية بشكل عام .

### دراسة : كامل و عوض الله (٢٠١٧) <sup>(٢)</sup> :

هدفت الدراسة إلي الكشف عن مستوي الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة في السوق المصري للأوراق المالية ، وقد توصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي لحجم مكتب المراجعة ونوع الصناعة علي مستوي الإفصاح الإختياري ، بينما لا يوجد اي اثر ذو دلالة إحصائية ل(حجم الشركة ، ودرجة الرفع المالي ، و الربحية و السيولة ) علي مستوي الإفصاح الإختياري .

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يقوم منظمو القوانين المصرية بإستكشاف أسباب انخفاض مستوي الإفصاح الإختياري بالشركات المصرية مع قيام مجلس الرقابة بإجراءات صارمة في منح تراخيص التدقيق لشركات التدقيق و المراجعة المصرية ، فيما تختلف دراسة الباحث بأنها تناولت الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية من خلال الدور الذي تلعبه لجان المراجعة و المراجعة الداخلية و الخارجية وهو مفهوم أشمل فيما يتعلق بشفافية الإفصاح في القوائم المالية .

### دراسة : ( Kolsi 2017 ) <sup>(٣)</sup> :

هدفت الدراسة للتعرف علي العوامل المؤثرة علي سياسة الإفصاح الإختياري للشركات بسوق الأوراق المالية أبو ظبي وقد وجدت الدراسة أثرا إيجابيا لكل من (نبذة تاريخية عن الشركة ، القطاع الحكومي ، ربحية الشركة ونسبة الملكية الأجنبية بالشركة ) علي مستوي الإفصاح الإختياري وقد أظهرت الدراسة عدم وجود أي تأثير ذا

(1)- Alfraih.M.M.&Alutawa A.M(2017)voluntary disclosure and corporate governance :empirical evidence from Kuwait Interna onal Journal of Low and Management .59(2) ,217-236.

(٢) - كامل و عوض الله (مدي الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة في بورصة مصر محدثاته وأثره ص ٢٦٦-٢٩١.

(3) -Kolsi .M.C(2017). The determination of corporate voluntary disclosure evidence from Tunisian capital market .IUP Journal of accounting research & audit Prac ces, 11(4) , 49.

دلالة إحصائية لكل من (حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة ودرجة الرفع المالي ) علي مستوي الإفصاح فيما تختلف دراسة الباحث بأنها تناولت الدور الذي تلعبه الحوكمة في جودة القوائم المالية كشكل أشمل .

## مفهوم وأهمية وخصائص حوكمة الشركات

هي مصطلح إقتصادي حديث و الذي من شأنه إخضاع الشركات المساهمة للقوانين الرسمية التي تفرض الرقابة والمتابعة وضمان ان تتسم بيانات تلك الشركات وممارساتها الادارية والمالية باقصى درجات الافصاح والشفافية والحماية لحقوق المساهمين فيها<sup>(١)</sup>.

فيما يري الباحث ان لمفهوم حوكمة الشركات معانى اساسية هي كالآتي:

- ١- مجموعة من الانظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات .
  - ٢- تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- وتكمن أهمية حوكمة الشركات متنوعه و وعديده منها كالتالي<sup>(٢)</sup>:

- ١- زيادة قدرة الشركات على الحصول على التمويل وحماية حقوق الأقلية .
- ٢- تحقيق ضمان النزاهة والحيادة والإستقامة لكافة العاملين في المنشأة .
- ٣- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بأستخدام النظم الرقابية الداخلية.
- ٤- تحقيق أعلى قدر من الإستقلالية و الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين .
- ٥- إمكانية مشاركة أصحاب المصالح بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات .

(١)- سعدابي إبراهيم احمد، دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطور الاقتصاد الوطني، (جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، ٢٠٠٨م)، ص ٥

(٢)- د. مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان،(الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، ٢٠٢٠-٢١ يناير ٢٠٠٨م)، ص ١٧.



فهناك أطراف أساسية تؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات وقواعدها وهي: (١) المساهمون ، مجلس الإدارة ، الإدارة و أصحاب المصالح .

و يتطلب نجاح حوكمة الشركات ما يلي (٢):

إقناع جميع الأطراف بالمنشأة بأن الحوكمة ضرورية ، مع ضرورة توفر جهاز حضانة مسئولة عن الحوكمة مع وجود جهاز تشريعي يحمي القائمين علي تطبيقها .

ولما كان نظام الحوكمة يعتمد في الأساس علي طبيعة ونشاط المنشأة فإن هيكل الحوكمة يقوم على مبادئ المساواة والعدالة والشفافية والمسئولية وفي ضوء تلك المبادئ تقوم الشركة بوضع مجموعة من اللوائح للحوكمة الداخلية كلائحة مجلس الإدارة أو لائحة الجمعية العمومية أو لجنة المراجعة .... الخ (٣) .

و تنقسم المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ستة مبادئ رئيسية وهي على النحو التالي (OECD.2004)

مبدأ ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات، مبدأ حماية حقوق المساهمين ، مبدأ المعاملة العادلة لجميع المساهمين ، مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح ، مبدأ الإفصاح و الشفافية ومبدأ مسئوليات مجلس الإدارة.

تقوم حوكمة الشركات على عدة ركائز منها السلوك الأخلاقي (١) ، الرقابة والمساءلة (٢) و إدارة المخاطر (٣).

(١)- د. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٨ م) ، ص ١٦

(٢)- د. فؤاد محمد الليثي ، نظرية المحاسبة ، ( القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠١٠ م ) ، ص ص ٢٩٢-٢٩٣

(٣)- فريد صلاح سلامة الياس، إستراتيجيات المنظمة وأثرها في حوكمة الشركات، ( الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير العلوم في إدارة الأعمال، ٢٠١٥م)، ص ٢٤.

توجد مجموعة من المعايير، منها <sup>(٤)</sup>الإلتزام بالقوانين والتشريعات و القرارات الحكومية ، الإلتزام بقرارات الجمعية العمومية و دقة وموضوعية التقارير المالية وإكتمالها، وشفافية الإفصاح وملائمة توقيته .

يمكن تصنيف محددات حوكمة الشركات فينوعين هما: <sup>(٥)</sup>

**١- المحددات الخارجية :** و التي يمكن إجمالها في <sup>(٦)</sup> كالقوانين و اللوائح ، وجود نظام مالي جيد وكفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية

**٢- المحددات الداخلية:** و التي تتمثل في قواعد وأساليب وتنظيم إداري يطبق داخل الشركات يحقق أهداف الادارة والعاملين بالشركة .

فيما يمكن القول ان آليات حوكمة الشركات هي تلك الوسائل التي يتم تصميمها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك، <sup>(١)</sup>.

---

(١)- د. محمد محمود أحمد صابر ، مستويات الإطار الفكري للمحاسبة ومعايير المراجعة العامة آليات أساسية وفعالة في حوكمة الشركات (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية ، الجزء الثاني ، ٨-١٠، ٢٠٠٥م)، ص ٢٤٨

(٢)- د. طارق عبد العال ، حوكمة الشركات ، المبادئ - التجارب - المتطلبات، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٥م )، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٥

(٣)- د. محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م)، ص ١٩.

(٤)- فاطمة حسين أحمد إدريس ، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، ٢٠١٠م)، ص ٤٩

(٥)- أ. مصطفى حسن بسيوني السعدني ، المراجعة الداخلية في اطار حوكمة الشركات من منظرة طبيعية، (القاهرة: دار النهضة ، ٢٠٠٥م ) ص ص ١٧٠-١٧١

(٦)- د. محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص ٣٩٥

وتتمثل هذه الآليات في مجلس الإدارة ، لجان المراجعة حيث يمكن للجان المراجعة أن تسهم من خلال تقييم إجراءات الرقابة الداخلية و الإدارية والتأكد من الالتزام ومدى الفعالية وكذلك فحص وتقييم ومتابعة أعمال المراجع الخارجي وإقتراح تعينه وتحديد أتعابه التي يتقاضاها ، وأيضاً من الآليات المراجعة الداخلية لما تقوم به من فحص وتقييم مدى سلامة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية و مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وتقييم تلك المخاطر ، ومن الآليات أيضاً المراجعة الخارجية وما تقوم به إبداء الرأي في مدى عدالة تمثيله القوائم المالية للمركز المالي للمشروع ، ونتيجة أعماله مما يؤدي لتدعيم ثقة المهتمين بجودة الإفصاح المالي .<sup>(٢)</sup>

### مفهوم واهمية وأهداف التقارير المالية

عرفت التقارير المالية بأنها "هي عملية إتصال تترجم الشركة من خلالها الأحداث التي تؤثر على مركزها المالي وشؤونها بحيث تزود المستخدمين بالمعلومات الهامة عن مركزها المالي".<sup>٣</sup>

### من خلال التعريف السابق يستنتج الباحث أن التقارير المالية بأنها :

١. تحتوي على المعلومات التي تعتبر محصلة الناتج النهائي للنظام المحاسبي و متخذي القرار.
  ٢. أداء لتقييم أداء المشروع خلال فترة معينة ووسيلة تواصل م الأطراف الخارجية.
- وتتضمن أهمية التقارير المالية على توصيل المعلومات اللازمة عن قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة مستقبلية تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة رشيدة و يعتبر المستثمرون والدائنون الحاليون والمرتبون وكذلك الموردون والعملاء ومن لهم ارتباطات مالية حالية أو مقبلة مع المنشأة هي الفئات الرئيسية

---

(١)- نسيبة عوض الله علي، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور، ٢٠١٤م )، ص ٢٧

(٢)- د. محمد سمير الصبان، ود. عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية وآليات التطبيق للمعايير الدولية المتعارف عليه، ( الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٢م)، ص ١٤١

٣. د. سوزان جمال الدين "دراسة مسحية لمدى تحقيق التوافق في التقارير المالية من خلال إستخدام معايير التقرير المالي الدولية"، (المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، العدد الرابع، ٢٠٠٩)، ص ٣٦٧.

التي تستخدم التقارير المالية ذات الغرض العام خارج المنشأة، وكل هؤلاء الأفراد لديهم مصلحة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة<sup>(١)</sup>.

لخص عدد من الكتاب والباحثين أهداف التقارير المالية في الآتي :

١. توفير معلومات حول المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة بحيث تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
٢. تقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة،<sup>(٢)</sup>.
٣. المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار في الأسهم للشركة<sup>(٣)</sup>.

يري الباحث أن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة وإنما تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير وأيضاً باختلاف أنشطة ومجال عمل المنشآت المقدمة للتقارير المالية، كما أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تنشأ أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجين.

فالتقارير المالية الأساسية هي تلك التقارير التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مجموعة متكاملة من التقارير المالية على كافة الوحدات المحاسبية ، يتم إعدادها بصورة دورية وهي<sup>(٤)</sup>:

قائمة الدخل وعرفت بأنها قائمة يتم فيها بيان نتيجة الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناتها الرئيسية (٥)، فهي تزود مستخدمي المعلومات المحاسبية عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة محددة (١) .

---

<sup>١</sup> أحمد عبدالله عبدالله "أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة على جودة التقارير المالية"، (الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٦م)، ص ٤٥.

<sup>٢</sup> د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، " شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية " عرض القوائم (١) " (القاهرة: د. ن، ٢٠٠٢م)، ص ٧٣.

<sup>٣</sup> شوقي عزمي محمود حسنين، الاستثمار في الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠٠٥م، ص ٧٢.

<sup>٤</sup> - الهادي آدم محمد ابراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: دن، د.ت)، ص 109.

<sup>٥</sup> - رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)، ص ٢٣٥.

قائمة المركز المالي أو الميزانية عرفت بأنها تصوير للوضع المالي للوحدة المحاسبية وذلك في لحظة زمنية هي تاريخ إعداد القائمة وعليه فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة<sup>(٢)</sup>.

قائمة التغيير في حقوق الملكية و هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقد تتعدد مصادر التغيير في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة منفردة لبيان هذه المصادر المتعددة<sup>(٣)</sup>.

فهي تظهر رأس المال المدفوع، وكذلك كافة المتغيرات في رقم الأرباح (المحتجزة) غير الموزعة والاحتياطات ولذلك يؤثر على هذه القائمة مصدرين أساسيين: الأول: رأس المال الإضافي أما الثاني فيتمثل في التوزيعات و التي قد تكون توزيعات للأرباح أو توزيعات من رأس المال<sup>(٤)</sup>.

قائمة التدفق في حقوق الملكية حيث أنها القائمة التي توفر معلومات عن العناصر التي أدت إلى تغيير رصيد النقدية، سواء كان ذلك ناتجاً عن النشاط التشغيلي أو الاستثماري أو التمويلي، وهي قائمة توضح كيفية تغير قيمة النقدية في فترة محددة<sup>(٥)</sup> وذلك من خلال ثلاثة أنشطة وهي الأنشطة التشغيلية، و الأنشطة الإستثمارية و الأنشطة التمويلية<sup>(٦)</sup>.

قائمة السياسات المتبعة و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تتطلب المعايير المحاسبية إعداد قائمة مستقلة للسياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وتعتبر هذه القائمة جزء لا يتجزأ من مصطلح القوائم المالية الأساسية.

- 
- ١- طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الأول، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٣م)، ص ١٥٧ .
  - ٢- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص ٢١٥.
  - ٣- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 221.
  - ٤- يحيى محمد أبوظالب، مرجع سابق، ص 172.
  - ٥- عمر السر الحسن محمد، المراجعة البيئية ودورها في تحسين نوعية التقارير المالية لمنظمات الاعمال السودانية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين "رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١٢م، ص ٦٢ .
  - ٦- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م)، ص ٣٧.

ومن أهم الإيضاحات التي يتم الإفصاح عنها في هذه القائمة ما يلي<sup>(١)</sup>:

i- عرض أسس إعداد القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة.

ii- الإفصاح عن البيانات المهمة والتي لم يتعم عرضها في صلب القوائم المالية الأساسية.

أما التقارير المالية الغير أساسية فهي تقارير وصفية تتمثل في تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات<sup>(٢)</sup> ، كما يوجد تقارير مالية إضافية (ملحقة ) فهناك من قسمها إلي مالية دورية وتقارير قطاعية<sup>(٣)</sup> وهناك من قسمها من حيث الفترة ومن حيث المستوي الإداري وهناك من صنفها من حيث الوظيفة الإدارية (تقارير تخطيطية، تقارير رقابية، تشغيلية ، وتقارير خاصة ) ومن حيث الدورية (تقارير فورية، تقارير حسب الطلب وتقارير دورية)<sup>(٤)</sup> .

## مفهوم ومقومات وأهمية الإفصاح المحاسبي

تم تعرف الإفصاح بشكل عام بأنه ( بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها). وعرف أيضاً بأنه ( إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية ) وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل<sup>(٢)</sup>.

يرتكز الإفصاح علي المعلومات المحاسبية في القوائم المنشورة على المقومات الأساسية الرئيسية التالية  
-(٥):

<sup>١</sup>- مصطفى رضا عبد الرحمن وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، (الإسكندرية: دار مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٦م)، ص ٢٩.

<sup>٢</sup> - (هيئة السوق المالية السعودي ، ص ٤ [www.cma.org.sa](http://www.cma.org.sa)).

<sup>٣</sup> - طارق عبد العال حماد، دليل المتثمر إلى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م)، ص ٨٣.

<sup>٤</sup> - أسامة كمال دهمان، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، ٢٠١٢م)، ص ٢٣.

<sup>٥</sup> - محمد مطر، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٥٠.

١. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :-

حيث يجب إعداد التقارير المالية في فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين هما

:-

- إعداد التقارير المالية وفق نماذج متعددة حسب تعدد إحتياجات الفئات التي تستخدمها .

- إصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع إحتياجات مستخدميها.

يتفق الباحث على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية فأنهم يختلفون بشأن تحديد هوية هذا المستخدم، ويرى البعض بأنه المستثمر العادي ذو المهارة المحدودة هو من يجب اعتباره المستخدم الرئيسي لتلك البيانات، بينما يرى آخرون بأن المحلل المالي هو المستخدم المستهدف الذي يحدد أبعاد الإفصاح في القوائم المالية المنشورة، وذلك بناء على أساس أن المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية على عكس المحلل المالي الذي بما لديه من تأهيل وخبره مهنية يكون الأكثر قدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات .

٢- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :-

٣- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

٤- تحديد أساليب ووسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

٥- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

فيما يمكن أيجاز العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي كما يلي : العوامل البيئية<sup>(١)</sup> ، العوامل الإقتصادية<sup>(٢)</sup>

، العوامل السياسية<sup>(٣)</sup> ، العوامل الإجتماعية<sup>(٤)</sup> ، العوامل القانونية<sup>(٥)</sup> ، العوامل الثقافية<sup>(٦)</sup> ، العوامل المتعلقة بالمعلومات و العوامل التنظيمية بالمنشأة .

<sup>١</sup> - محمود إبراهيم تركي " متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدي توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة -جامعة الملك سعود - مركز البحوث ١٩٩٣ - ص ٤٣

<sup>٢</sup> -خالد عبد الرحمن علي - مرجع سابق ٢٣ .

<sup>٣</sup> - يوسف عوض العادلي " المحاسبة المالية " المجلد الأول - الكويت - ١٩٨٦ ص ٤٩

<sup>٤</sup> - Marilyn Taylor Zazeski "Spontaneous harmonization effects of culture and market focus on accounting disclosure practices -Issue 2 Mar -2000- :30

<sup>٥</sup> - محمود إبراهيم تركي- مرجع سابق ١٩٨٥ - ص ٢٨ .

<sup>٦</sup> -- Marilyn Taylor Zazeski previous reference-2000 :7

ويمكن تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي في (١) القوائم المالية ، إستخدام المصطلحات الواضحة و المتعارف عليها ، المعلومات بين الأقواس ، الملاحظات و الهوامش ، التقارير و الجداول الملحقة ، تقرير مجلس الإدارة ، تقرير المراجع القانوني و الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها بالوسائل الأخرى .  
فيما يمكن تلخيص عوامل ظهور جودة الإفصاح المحاسبي في مظاهر الإقتصاد الجديد ، نظام حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية وأسبابها المتمثلة في عدم تماثل المعلومات وضعف النظم المحاسبية و الإفصاح و الأطر القانونية (٢) .

كما يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي (٣)

- ١ . الإفصاح الوقائي: بحيث تكون التقارير غير مضللة لأصحاب المصالح.
- ٢ . الإفصاح التنقيفي ( الإعلاني): الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات
- ٣ . الإفصاح العادل (٤): يقوم علي الموضوعية و التعامل المتكافئ لكافة متخذي القرار .
- ٤ . الإفصاح الكافي: ادني حد للمعلومات يجب الإفصاح عنها بما لا يجعل التقارير مضلله(٥)
- ٥ . الإفصاح الإجباري(٦): يكون حتمياً لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد علي وسائل الإنتاج.
- ٦ . الإفصاح الإختياري: المقنن علاوة على تكلفته المباشرة ونشرها وتوزيعها للأطراف المهتمة.
- ٧ . الإفصاح المناسب: يراعي فيه حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها.

<sup>١</sup> - حسن عبد الجليل، المراجعة الخارجية ودورها في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان : كلية التجارة ، العدد ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٢-٢٣ .

<sup>٢</sup> - أحمد عبده ونيس ، مدحت أيوب ، إقتصاد المعرفة ( القاهرة مركز بحوث الدول النامية ، ٢٠٠٦ ) ص ١٥ .

<sup>٣</sup> - لطيف زيود وآخرون ، مرجع سابق. ص ١٨٠

<sup>٤</sup> - محمد مطر ، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٥٠

<sup>٥</sup> - حماد ، طارق عبد العال - حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف ) الدار الجامعية ، مصر ٢٠٠٥- ص ١١٣ .

<sup>٦</sup> - كمال الدين مصطفى الداهاوى ومحمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠١) ص ص ٦٥-



## ٨. الإفصاح الكامل : شمول التقارير و تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس علي القاري (١)

كما تجدر الإشارة إلي ان مستويات الإفصاح يمكن تلخيصها في التالي (٢) :-

١- المستوي المثالي للإفصاح :- وهو النظري الذي لا يمكن تطبيقه في الحياة العملية.

٢- المستوي الواقعي (الممكن أو المتاح) .

فيما يمكن تلخيص خصائص الإفصاح المحاسبي في التالي ٣ :-

- أ. تقديم معلومات كمية وغير كمية علي شكل تقارير مالية معبراً عنها بمبالغ.
- ب. إختلاف درجة الموضوعية و الثقة نتيجة لإختلاف عملية المعالجة للبيانات.
- ج. تطور الإفصاح المحاسبي وتجاوزه متطلبات التقارير المالية التقليدية نتج عنه تقديم معلومات تخص الموارد البشرية و المحاسبة الإجتماعية .

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية من تحقيق هدفها في الإفصاح فإنها يجب ان تتسم بالتالي (٤)

- الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للشركة .
- الملائمة وأن تكون وثيقة الصلة بالقرارات المتخذة .
- التوقيت المناسب للعرض لما له من أهمية في إتخاذ القرارات .
- الوضوح وخلوها من اللبس والغموض وسهولة الاستيعاب من قبل مستخدميها .
- الأمانة و الموضوعية وان تكون لها دلالة معينة .
- ان تعكس ثبات المنشأة في إستخدامها لنفس الأساليب المحاسبية .
- الصدق في العرض بأن تكون الأرقام علي إتفاق وتعكس ما يحدث بالفعل .
- حيادية المعلوماتية وإستقلاليتها وعدم تحيزها .
- قابليتها للتحقق في كل زمان ومكان .

يمكن تلخيص أهمية و متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في التالي (٥) :-

### ١- السياسات المحاسبية :

١ - الظاهر و الخطيب " الحاكمة المؤسسية وإمكانية تطبيقها علي ارض الواقع في الشركات المدرجة في السواق المالية " مجلة إربد للبحوث العلمية المجلد العاشر ، العدد الأول ٢٠٠٦ .

٤ - محمد مطر مرجع سابق ص ٣٧٠-٣٧١ .

٢- حواس صلاح " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي " أطروحة دكتوراه -جامعة ام البواقي - الجزائر ٢٠٠٨ - ص ١٢١

٤ - يوسف محمد جربوع - نظرية المحاسبة الفروض و المفاهيم و المبادي ( سبتمبر ٢٠١٤ - ص ١٦٩ .

٥ - رضوان حلوه حنان " تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة " الدار العلمية للنشر عمان -٢٠٠١ - ص ٤٠٠ .

٢- الأطراف و الصفقات المهمة : وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى .

٣- الشكوك حول استمرار المنشأة : يتم أعداد القوائم المالية علي أساس مبداء الأستمرارية.

٤- الإلتزامات المحتملة : وهي تلك التي تأخذ صفة عدم التاكيد من حدوثها أو مبالغها.

٥- الأحداث اللاحقة : ترفق الأحداث اللاحقة بشكل ملاحظات بالقوائم المالية .

ويري الباحث ان التطبيق الأمثل للمعايير المحاسبية الدولية هو أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وهو يتعبّر إفصاحاً عاماً ، كما تعتبر المعايير الدولية و القواعد المحلية من متطلبات الإفصاح الهامة لما فيها من قواعد وإجراءات و إلتزامات يجب أن تلتزم بها الشركات وتطبقها عن إعداد قوائمها المالية و تمنح هذه المعايير و القواعد القوة و الدقة و الموضوعية للقوائم المالية وتعزز الثقة فيها والإعتماد عليها وأيضاً سهولة فهمها لمتخذي القرار لأنها أعدت علي أساس موحد .

كما يري الباحث وإنطلاقاً من نظام الرقابة الداخلية والذي يقوم علي تقليل الأخطاء وليس منعها فهو يعطي تأكيد معقول وليس مطلق علي تقليل الإخطاء بالمعلومات المحاسبية مما يعني وجود خطأ ولو قليل ولما كانت هذه المعلومات المحاسبية هي مخرجات النظام المحاسبي التي تبني عليها التقارير المالية فيمكن القول إذن أنها اي التقارير المالية ليس بإمكانها الإرتقاء إلي درجة الإفصاح التام أو الكامل والذي هو محور بحثنا من خلال هذا المبحث فهي كما الرقابة الداخلية تعطي تأكيد معقول وليس مطلق علي جوده الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية فيما إذا تم العمل بالنقاط التي تم الإشارة إليها في هذا الملخص .

### عينة الدراسة :

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من مدير ،نائب، رئيس قسم، موظف ائتمان، موظف مخاطر، ولتحقيق أغراض الدراسة (دور حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية).

### إختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

## ١. إختبار الفرضية الأولى:

نصت هذه الفرضية علي أن " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية و للتأكد من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد لجان المراجعة كمتغير مستقل ممثّل بـ (x) وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية كمتغير تابع ممثّل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٤/٣/٢٣)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	٠,٠٠٠	1.232	2.343	$\hat{B}_0$
معنوية	٠,٠٠٠	5.851	0.875	$\hat{B}_1$
			0.65	معامل الارتباط (R)
			0.82	معامل التحديد ( $R^2$ )
	النموذج معنوي		167.233	أختبار (F)
$Y=2.343+0.875x$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٣) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين لجان المراجعة كمتغير مستقل وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٦٥)، و بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٨٢)، هذه القيمة تدل على ان لجان المراجعة كمتغير مستقل تؤثر بـ (٨٢%) على جودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (١٦٧,٢٣٣) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، و متوسط أثر لجان

المراجعة على جودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية يساوي مرة، و ٥,٨٥١: وتعني أن لجان المراجعة تؤثر على جودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية بـ ٨٢%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية" قد تحققت.

## ٢. إختبار الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية" وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x) وجودة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٤/٣/٢٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	٠,٠٠٠	1.569	1.567	$\hat{B}_0$
معنوية	٠,٠٠٠	4.522	0.688	$\hat{B}_1$
			0.76	معامل الارتباط (R)
			0.65	معامل التحديد ( $R^2$ )
			211.410	أختبار (F)
			النموذج معنوي	
			$Y=1.567+0.688x$	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٤) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية كمتغير مستقل وجودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٧٦)، وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٦٥)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الداخلية كمتغير مستقل تؤثر بـ (٦٥%) على جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (٢١١,٤١٠) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، و١,٥٦٩، متوسط أثر المراجعة الداخلية على جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية يساوي مره، و٤,٥٢٢، وتعني المراجعة الداخلية تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية ٦٥%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وجودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية" قد تحققت.

### ٣. اختبار الفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أن: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية و جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية" وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الخارجية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) وجودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٤/٣/٢٥)

#### نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	٠,٠٠٠	2.980	1.778	$\hat{B}_0$
معنوية	٠,٠٠٠	4.609	0.981	$\hat{B}_1$
			0.84	معامل الارتباط (R)

	0.87	معامل التحديد ( $R^2$ )
النموذج معنوي	233.434	أختبار ( $F$ )
$Y = 1.778 + 0.981x$		

**المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية.**

يتضح للباحث من الجدول (٤/٣/٢٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية كمتغير مستقل وجودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٨٤)، وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠,٨٧)، وهذه القيمة تدل على ان المراجعة الخارجية كمتغير مستقل تؤثر بـ (٨٧%) على جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار ( $F$ ) (٢٣٣,٤٣٤) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، ٢,٩٨٠ و متوسط أثر المراجعة الخارجية على جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية يساوي (٢) مرات، ٤,٦٠٩، وتعني ان المراجعة الخارجية عندما تتبع تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بـ ٨٧%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية وجودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية" قد تحققت.

## النتائج و التوصيات :

### ملخص النتائج :

#### يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في التالي :

١- يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين لجان المراجعة و جودة الإفصاح في التقارير الماليه ، إذ بلغ معامل الارتباط  $R$  (0.65) أما معامل التحديد  $R^2$  ففسر ما نسبته 0.82 مما يدل علي تفسير لجان المراجعة بما نسبته ٨٢% في التغيير الحاصل علي مستوي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية .

٢- يوجد اثر ذي دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة الإفصاح في التقارير المالية حيث بلغ معامل الارتباط  $R$  (0.76) أما معامل التحديد  $R^2$  ففسر ما نسبته ٦٥% من التغيير الحاصل علي مستوي الإفصاح في جودة التقارير المالية .

٣- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وجودة الإفصاح في التقارير المالية إذ بلغ معامل الارتباط  $R(0.84)$  إما معامل التحديد  $R^2$  ففسر ما نسبته ٨٧% للمراجعة الخارجية كمتغير مستقل علي مستوى الإفصاح المحاسبي في جودة التقارير المالية كمتغير تابع .

### التوصيات :

- ١- العمل علي تعميق مفهوم وقواعد الحوكمة وتطويرها لضمان الألتزام بتطبيقها وذلك من خلال إقامة الدورات و الندوات و المؤتمرات .
- ٢- العمل إلي إيجاد إطار علمي متكامل لنشر مفهوم الحوكمة علي نطاق جميع الأطراف ذات العلاقة حيث يكون هذا الإطار هو الدليل الإسترشادي مع أصدرنا النشرات و التعليمات التي توضح مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.
- ٣- ضرورة وضع آلية لإختيار أعضاء مجلس الإدارة وتحديد الإختصاصات و المهارات الفنية المطلوب توافرها بعضو مجلس الإدارة لما لهذا المجلس من أهمية .
- ٤- العمل علي فرض دليل خاص بالحوكمة يتم إصداره من جهات الأختصاص ليكون إلزامياً مع الأستعانة بأصحاب الخبرات في هذا المجال .

### قائمة المراجع العربية :-

- ١- (احمد، ، ٢٠٠٨م، ص ٥).
- ٢- ( الياس، ، ٢٠١٥م، ص ٢٤).
- ٣- (إدريس ، ، ٢٠١٠م، ص ٤٩).
- ٤- ( أ. السعدني ، ، ٢٠٠٥م، ص ١٧٠- ص ١٧١).
- ٥- (العادلي، ، ١٩٨٦ ، ص ٤٩).
- ٦- ( الظاهر و الخطيب، ، ٢٠٠٦م، ص ١١٩).
- ٧- (الداهاواوي و سرايا، ، ٢٠٠١، ص ٦٥- ص ٦٦).
- ٨- (الصبيان، و د. نصر، ، ٢٠٠٢م، ص ١٤١).
- ٩- (البشاري، ، ٢٠٠٨م، ص ١٧).
- ١٠- (الليثي ، ، ٢٠١٠م، ص ٢٩٢- ٢٩٣).

- ١١- (المكاوي، ٢٠١٢م، ص ١٩).
- ١٢- (تركي، ١٩٩٣، ص ٤٣).
- ١٣- (تركي، ١٩٨٥، ص ٢٨).
- ١٤- (حماد، عبد العال، ٢٠٠٥م، ص ١١٣).
- ١٥- (حنان، ٢٠٠١م، ص ٤٠٠).
- ١٦- (جمال الدين، ٢٠٠٩، ص ٣٦٧).
- ١٧- (جربوع، ٢٠١٤م، ص ١٦٩).
- ١٨- (خلف وآخرون-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية -٢٠١٦).
- ١٩- (دهمان، ٢٠١٢م، ص ٢٣).
- ٢٠- (عطية، ٢٠٠٤م، ص ٣٧).
- ٢١- (عبد الرحمن وآخرون، ١٩٩٦م، ص ٢٩).
- ٢٢- (عبد الجليل، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٣).
- ٢٣- (عبد العال، ٢٠٠٥م، ص ٢٢٢-٢٢٥).
- ٢٤- (علي، ٢٠١٤م، ص ٢٧).
- ٢٥- (سليمان، ٢٠٠٨م، ص ١٦).
- ٢٦- (صابر، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٨).
- ٢٧- (صلاح، ٢٠٠٨م، ص ١٢١).
- ٢٨- (كامل وعوض الله، ٢٠٢، ٢٦٦-٢٩١).
- ٢٩- (محمد، ٢٠١٢م، ص ٦٢).
- ٣٠- (هيئة السوق المالية السعودي، ص ٤ [www.cma.org.sa](http://www.cma.org.sa)).
- ٣١- (ونيس، ٢٠٠٦، ص ١٥).